شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

HOSSAM MAGHRABY

بعض الوثائق الأصلية تالفة

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصل

HOSSAM MAGHRABY

١٩٠٥

جامعة القاهـــرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسيـــة

جامعة القاهرة
مكتبة
كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية

أثر نمط التنمية التابع على خصائص النظام السياسى فى الدول النامية

رساله
مقدمة لنيل درجة الماجستير
فى العلوم السياسيـــة

اعداد
وفاء سعد الشربينـــى

تحت اشراف
الاستاذ الدكتور/ علىالدين هـلال
استاذ العلوم السياسيه ـ بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسيه

١٩٨٦

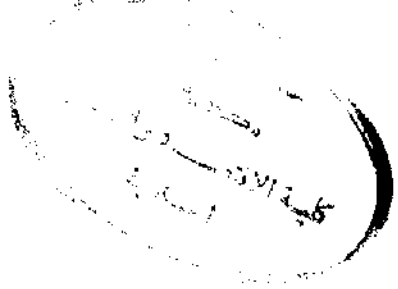

فهرست

صفحة

مقدمة ١

الفصل الأول : العلاقه بين التبعيه والتنميه وتأثيرها على قضيه التوزيع ١٢

المبحث الأول : المفاهيم الأساسيه لمدرسه التبعيه ... ١٦

المبحث الثاني: التنميه والتوزيع بين نظريات التحديث والتبعيه ٣٩

الفصل الثاني: تأثير علاقات التبعيه على طبيعه الدوله ٦٦

المبحث الثالث: العلاقه بين البناء السياسى والبناء الاجتماعى فى المدارس الفكريه ٦٩

المبحث الرابع : علاقات التبعيه وقضيه الدوله ٨٥

الفصل الثالث: علاقات التبعيه وقضيه الديمقراطيه ١٢٤

المبحث الخامس: تاثير علاقات التبعيه على أشكال النظم السياسيه ١٢٩

المبحث السادس: تاثير علاقات التبعيه على آليات تحقيق الاستقرار فى الدول التابعة ١٦٣

خاتمة ٢٠٦

قائمة المراجع ٢١٩

شكر وتقدير

تتوجه الباحثه بعميق الشكر والتقدير الى استاذها الدكتور على الدين هلال لما بذله من وقت وجهد فى الأشراف على هذه الدراسه والتى ساهمت متابعاته وتوجيهاته فى انجازها .

كما تتوجه بالشكر الى كل من الدكتور عبد الملك عودة أستاذ العلوم السياسيه بالكليه والدكتور حسام عيسى الأستاذ بكليه الحقوق جامعة عين شمس لقبولهما مناقشه هذه الرسالة .

وتوجه شكرها أيضا الى الدكتور مصطفى كامل السيد الأستاذ المساعد بكليه الاقتصاد والعلوم السياسيه التى أسهمت مناقشاته الثريه ومعاونته فى توضيح كثير من الغموض .

وتشكر أمينه مكتبه كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه والعاملين بها لما قدموه من معاونات جليله .

وتشكر كافه الزملاء فى قسم العلوم السياسيه على تعاونهم وترجو أن ينال هذا الجهد القبول وان يكون اسهاما متواضعا فى دراسه النظم السياسيه .

مقدمـــــــة

مقدمـــــة

أولا : مشكلة البحـــــث

تتحدد مشكلة البحث فى دراسه العلاقة بين نمط معين مـــن أنماط التنميه الأقتصاديه والأجتماعيه وهو نمط التنميه التابع وخصائص النظام السياسى فى الدول الناميه .

ويبدأ هذا البحث من التسليم بان الجزء الأكبر من دول العالم الثالث هى دول تابعه اقتصاديا بمعنى أنها قد تعرضت خلال فـــترة السيطرة الأستعماريه الى اعادة فى تشكيل هياكلها الاقتصاديـــــه والاجتماعيه والسياسيه وتفكك فى الروابط بين قطاعاتها الاقتصاديـــه المختلفه وزيادة فى الاندماج فى السوق الرأسمالى الدولى التى أصبحت جزءا فيه ، وقد تعرضت لنزح كبير لفوائضها الأقتصاديه الى الخـــارج. ورغم حصولها على الأستقلال السياسى ومحاولتها تحقيق نمو اقتصـادى فانها لم تتمكن من تحقيق سيطرة داخليه على عملية التراكم الأقتصـادى فيها او على التكنولوجيا المستخدمة او على الأسواق الداخليه ، وأدى ذلك الى استمرار علاقة غير متكافئه بينها وبين المراكز الرأسماليـــــة المتقدمة . واستمرار اعتمادها على رأس المال الأجنبى لتمويل عمليـــه التنميه سواء عن طريق الاستثمارات الخاصه للشركات دوليه النشـــاط او عن طريق الأقتراض من المؤسسات الدوليه او سوق رأس المال الدولى واستمرار اعتمادها على فنون الأنتاج والتكنولوجيا الخارجيه والتى طورت

فى الدول الرأسماليه المتقدمة واستمرار وزيادة اندماجها فى السوق الرأسمالى الدولى وارتباط اقتصادها به وتوجهة لخدمته بدرجه تجعل نموها انعكاس بدرجه او أخرى لتقلبات وتغيرات ذلك السوق . هذا فضلا عن تأثرها بالقيم الثقافيه السائدة فى الدول الرأسماليه المتقدمة خاصة القيم الأستهلاكيه وسيادة نمط الأستهلاك السائد بين طبقاتها الأجتماعية الموسرة .

وعلى ضوء هذه المسلمة يستهدف هذا البحث دراسه تأثير التبعيه الاقتصاديه على الأنظمة السياسيه . وما اذا كان هناك نوع من الخصائص يرتبط بالنظام السياسى التابع الذى يمكن استخلاص سماته الأساسيه بدءا من تلك المسلمات وعلى ضوء الواقع الموضوعى .

ويستند البحث لذلك على دراسه الأدبيات المتاحة والأستدلال ببعض التجارب التاريخيه خاصه فى دول أمريكا اللاتينيه التى كانت أسبق دول العالم الثالث الى الأستقلال .

ثانيا : أهمية الموضوع

ترجع أهميه هذه الدراسه الى ثلاثه أسباب :

١ - أن هذه الدراسه تقوم على تحليل أثار نمط التنميه التابعة الذى تعيشه عديد من الدول الناميه على خصائص النظام السياسى فيها . وبما ان استخدام مفهوم التبعيه فى التحليل السياسى

حديث فانه يسمح بفهم عديد من الظواهر السياسيه فى البلاد المتخلفة بطريقه جديدة ، أى انه يسمح بتقديم تفسيرات جديدة لبعض خصائص النظام السياسى بالنظر الى العوامل الهيكلية والبنائيه فى النظام مما يحقق فهما أعمق للنظم السياسيه فى البلدان الناميه .

٢ - ركزت الكثير من الكتابات عن التبعيه على الجوانب الأقتصاديه او على جانب العلاقه بين التقسيم الدولى للعمل وتبعيه الدول المتخلفه وقليله هى الدراسات التى تصدت لتحديد مايمكن أن نسميه بالنظام السياسى التابع من الناحيه النظريه أى خصائص النظم السياسيه التى تسود فى الدول التابعة .

٣ - أن اتباع مصر لسياسه الأنفتاح الاقتصادى مع ما ترتب عليها من زيادة التبعيه الاقتصاديه قد أدى الى أحداث تغيرات سياسيه واجتماعية كبيرة فى المجتمع . وبالتالى فان القيام بتحليل العلاقه بين التبعيه الاقتصاديه والنظام السياسى قد تلقى الضوء على الأخطار التى يمكن أن تتعرض لها مصر وعلى احتمالات التطور الديمقراطى فيها .

ثالثا : افتراضات الدراسه

تسعى الدراسه الى اختبار عدد من الأفتراضات الأساسيه التي ترد عادة في الكتابات النظرية المتعلقة بمدرسة التبعية .

(١) ان اتباع نمط التنميه التابع يحد من استقلاليه الدوله في مواجهة القوى الأجنبيه ويتيح لهذه القوى امكانيه التأثير الفعال على السياسات الاجتماعيه والسياسيه والاقتصاديه التي تتبناها الدوله .

(٢) ان زيادة التفاوت الاقتصادى والاجتماعى ، وزيادة الاعتماد على العالم الخارجى يؤدى الى صعوبه تحقيق الاستقرار السياسى وتؤدى الى زيادة حدة الصراع الاجتماعى والى زيادة احتمال ظهور حركات التمرد والعنف على المستويين الفردى والجماعى .

(٣) ان استقرار نمط التنميه التابع يتطلب الاستخدام المنظم للعنف من جانب الدوله ازاء معارضيها السياسيين وفرض أنظمة سلطويه قمعيه واعاقه التطور الديمقراطى .

رابعا : منهج البحث

تستند هذه الدراسه بحكم موضوعها الى المنهج الوصفى التحليلى الذى يعتمد على الدراسه المكتبيه ، ومناقشه الأدبيات المتاحة الخاصه بالموضوع ، واستخلاص النتائج بالأستناد الى الدراسات

المقارنه ونقدها فى اطار نظرة بحثيه تتصف بالتاريخيه والتكامليه والنقديه .

وتعنى التاريخيه هنا الأستناد فى الحكم على الظواهر موضع البحث على متابعة التطورات التاريخيه لحالات معينه ومحاوله فهم هذه التطورات على ضوء التطور الأقتصادى والأجتماعى للحالات موضع الدراسه .

اما التكامليه فتشير الى رفض النظرة التجزيئيه للعلوم الاجتماعيه والأعتماد فى فهم الظواهر السياسيه على تحليل متكامل يشمل الجوانب الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه فى كل متفاعل والأستناد الى منهج الأقتصاد السياسى فى التحليل بما يتضمنه من الاستفادة من التحليل الطبقى والأجتماعى والأخذ فى الاعتبار تأثير وتفاعل كل من العوامل الداخليه والخارجيه .

ويقصد بمنهج الاقتصاد السياسى ذلك المنهج الذى يركز على دراسه النظم الاجتماعيه ـ الاقتصاديه فى نشأتها وتطورها وحركتها الداخليه ، ويستهدف التعرف على القوانين التى تحكم هذه الحركه ودور القوى الاقتصاديه الفاعله والعلاقه بينها ، ويعطى اهتماما خاصا للقضايا المتعلقه بتحديد القيم وتوزيع الموارد والناتج القومى ودور الدوله فى النظام الاقتصادى والعلاقه بين الدوله والمؤسسات

الاقتصاديه فى مجالات الانتاج والتداول والتوزيع وغيرها . ويدرس تأثير العلاقات الاقتصاديه الخارجيه على النظام الاقتصادى للدوله وطبيعه التفاعل بين القوى الاقتصاديه الخارجيه والداخليه . والذى ينظر الى الاقتصاد كنظام فى حالة حركة وتطور وعلاقه جدليه مع الأنظمة الأخرى السياسيه والاجتماعيه والدوليه .

اما التحليل الطبقى والاجتماعى فيستند الى أن وحدات التحليل ليست هى الدوله فى مجملها بل الفئات والطبقات الاجتماعيه المختلفه التى تتعاون او تتصارع فى اطار المجتمع على أساس من رؤيتها او ادراكها لمصالحها المتقاطعة او المتكاملة . وتؤثر بصراعها وأشكال نضالها المختلفة على النظام السياسى وعلى مدى امكان تحقيق الاستقرار فيه .

وأخيرا تشير النظرة النقديه الى أن الباحث لا يسلم بنتائج الدراسات السابقه الا بعد تمحيصها واخضاعها للنقد والتحليل ومقارنتها بالواقع الفعلى وبنتائج الدراسات الأخرى واستخلاص نتائج وتفسيرات عامة على ضوء ذلك .

خامسا : الدراسات السابقة

بدأت كتابات مدرسه التبعيه منذ منتصف الستينيات وتناولت بالدراسه العديد من الحالات فى دول مختلفة خاصة فى أمريكا اللاتينيه وافريقيا . وركز بعض الكتاب على دراسه الحالات بينما ركز